

البيت (١٧) فـ «إذُ» في هذا ونحوه مضافة إلى الجمل، وموضعها نصب، وهي كما ترى مبنية.

فإذا كانت في حال إضافتها إلى الجمل مبنية من حيث كانت الإضافة أن تقع على الأفراد فهي إذا لم تضاف في اللفظ أصلاً أجدراً باستحقاق البناء. ويزيدك وضوحاً قراءة الكسائي: «من عذاب يؤمّنذ»، (١٨) فبنى على الفتح لما أضافه إلى غير متمكن».

ويختتم ابن جنّي أدلته بدليل يردّ به سؤال معترض على بناء إذُ لتوهم قام في نفسه، وفهم خاطيء استبد بعقله، فيقول:

«فإن قيل: بنيت إذُ من حيث كانت غاية منقطعاً منها ما أضيفت إليه أو من حيث إضافتها إلى جملة تجرى الإضافة إليها مجرى لا أضافة، فهلا أعربت لما أضيفت إلى المفرد من نحو قولهم: فعلت إذُ ذاك؟ قلت: هذه مغالطة، فإن «ذاك» ليس مجروراً بإضافة إذُ إليه، وإنما «ذاك» مبتدأ حذف خبره تخفيفاً، والتقدير: إذُ ذاك كذلك، فالجملة هي التي في موضع جرّ» (١٩).

من هذه النصوص التي سجلها ابن جنّي يتأكد بناء إذُ، وهي كما قلت، نصوص تحمل في طياتها قوة الدليل، فـ «إذُ» كُسرَت ذالها في بيت الشاعر لالتقاء الساكنين، لأنها ليس قبلها شيء يوجب جرّها.

وبناء إذُ أمر اعترفت به الجماعة ويعنى بها، جماعة النحويين أو بعبارة أخرى جمهورهم، لأنها مثل مَنْ، وكم من حيث البناء على الوقف، ولا يستطيع أحد أن يقول: إن كم معربة حينما يدخل عليها جرّ مثل قولهم: بكم درهم اشتريت لأنها باقية على سكونها وكذلك القول في مَنْ إذا دخل عليها جارّ.

على أن سهم النقد كان نافذاً حينما وجهه إلى الأخص حيث رماه بالسّهو والغفلة، لأنه علق في حاشية الكتاب معترفاً ببناء إذُ، فكيف إذُ يدعى بعد ذلك أنها معربة مجرورة بالكسرة على تقدير ظرف مضاف محذوف قبلها في بيت أبي ذؤيب؟